تمر مصر بمرحلة تحول مهمة وخطيرة . . مرت بها معظم دول أوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية . .

وإذا كانت مصر مفتاح الشرق الأوسط ، فلم تتوان الولايات المتحدة فى دراستها ووضع الخطط المتتالية والمعدلة للتعامل معها ، ومن ثم مع الشرق الأوسط . .

لا تتم تلك الدراسات فى الخفاء ، بل يتم الإعلان عنها ونشرها فى مختلف وسائل الإعلام . . ومنها الكتب ، والإنترنت ، وتُعقد الندوات العلنية لمناقشتها . .

ومن أشهر تلك الدراسات الحديثة ، وما يتبعها من خطط :

«**الشرق الأوسط الموسع**» و«**تقرير مؤسسة راند**» .

وفى هذا الكتاب ، يرصد مصطفى بكرى بحنكته الصحافية وحسه السياسى دراسة «**الشرق الأوسط الموسع**» ، والمفهوم الجديد لمستشارة الأمن القومى كونداليزا رايس : «**الفوضى الخلاقة**» .

ومع متابعة رصد كاتبنا المتميز ، وواقعنا المُعاش ، سوف يرى القارئ مدى تجاوب الحكومة المصرية أو عدم تجاوبها مع نقاط الخطة بكاملها ، والذى قد يصل للرفض ـ خاصة فيما يتعلق بالديمقراطية ! !

عادل المعلم

يونيو ٢٠٠٥م

تشهد المنطقة العربية فى الوقت الراهن تطورات سياسية مهمة، على صعيد ما سمى بقضية «الإصلاح ونشر الديمقراطية»، فالكثير من الحكام وقادة النخب السياسية أصبحوا مرضى بهذا الشعار، يطلقونه فى كل المناسبات، ويسعون دومًا إلى ترديده حتى بدا الأمر وكأنهم تناسوا كافة القضايا الأخرى، وحصروا خطابهم السياسى والإعلامى فى هذه الأجندة وحدها.

إن الغريب فى كل ذلك أن كثيرًا ممن يرددون هذه الشعارات فى الوقت الراهن، هم أنفسهم الذين مارسوا الديكتاتورية والاستبداد على مدى سنوات طوال حكموا فيها أقطار الأمة بيد من حديد، وكانت مبرراتهم دائمًا مبررات واهية ولا تقنع أحدًا.

وعندما أطلق وزير الخارجية الأمريكى السابق «كولن باول» مبادرته الشهيرة عن «الديمقراطية والتنمية» فى نهاية عام ٢٠٠٣م، بدأ حكام المنطقة يتحسسون رءوسهم، وأدرك كثيرون منهم أن واشنطن جادة فى فرض أجندتها على بلدانهم خلال المستقبل المنظور.

وبعد مبادرة «باول» انهمر على المنطقة سيل عاصف من المبادرات: «الشرق الأوسط الكبير، الشرق الأوسط الموسع، الإصلاح ونشر الديمقراطية» وغير ذلك من المبادرات التى ظلت ولا تزال بندًا دائمًا فى محادثات وجولات المسئولين الأمريكيين مع القادة والحكام العرب.

وكانت مقررات قمة الدول الثمانى فى چورچيا وما تلاها من قمة استانبول فى منتصف عام ٢٠٠٤م هى البداية الحقيقية لنقل هذا المخطط من حيز المذكرات والأدراج إلى أرض الواقع، حيث بدأت الأجندة تتوالى، والمطالب تتعدد لتشمل كافة الأوضاع المجتمعية فى المنطقة العربية من الدين إلى السياسة، ومن طريقة العيش إلى منظومة القيم، ومن تسليح الجيوش إلى مفاهيم المقاومة والإرهاب.

بيد أن التطور الأكثر أهمية الذى شهدته المنطقة خلال الشهور الأولى من عام ٢٠٠٥م، هو ما اصطلح على تسميته بـ «**الفوضى الخلاقة**»، وهو مخطط يستهدف إحداث القلاقل فى المنطقة، وصولاً إلى إعادة رسم الخريطة الجيوسياسية وفقًا لحسابات المصالح الأمريكية والإسرائيلية فى المنطقة ووفقًا لمشروع «**الشرق الأوسط الكبير**».

وهذا المخطط الذى تحدثت عنه وزيرة الخارجية الأمريكية «كونداليزا رايس» فى العديد من أحاديثها وخطاباتها السياسية يستهدف تفعيل التناقضات الراهنة فى البلدان العربية والدفع بها حتى ولو أدى ذلك إلى إسقاط الأنظمة الحليفة والموالية للولايات المتحدة، وعندما قيل لوزيرة الخارجية الأمريكية إن الفوضى الخلاقة قد تقود إلى تولى الجماعات الأصولية المتشددة مهام السلطة فى البلدان العربية والإسلامية، لم تكترث بالأمر كثيراً، بل قالت إن مخاوف الأنظمة من الإسلاميين يجب ألا توقف حركة الإصلاح، وراحت تطلق شعار الحوار مع الأصوليين كوسيلة لدعم الديمقراطية فى المنطقة.

ومع تزايد الهجمة الأمريكية على المنطقة، ومحاولة العبث بأمنها القومى فى العديد من البلدان العربية، كانت مصر فى مقدمة العناوين المستهدفة للمخطط الجديد والذى يعنى التخلى عن التحالف مع النظام وممارسة الضغوط عليه للقبول بالأجندة الأمريكية كاملة، ثم دفع الأمور بالبلاد إلى حد الصدام عبر ممارسات بعضها معلن لإشاعة الفوضى، وإطلاق يد القوى المناوئة.

لقد تحركت العديد من القوى فى الشارع المصرى دفاعًا عن ثوابتها وحريتها، إلا أن العديد من هذه القوى وجدت فى الحملة الأمريكية ضد النظام المصرى فرصة للتحرك، وهى على يقين أن هناك قوى لن تصمت أمام تجاوزات النظام وعصفه بحريتها.

ورغم أن كافة القوى الشريفة فى مصر تدرك طبيعة الأهداف الأمريكية وحقائق المخططات الاستراتيجية مستدلة فى ذلك بالنموذج العراقى، إلا أنها لم تتوان عن استغلال الحالة الراهنة حتى وإن لم يكن بينها وبين صناع القرار فى واشنطن أية وسيلة للحوار.

وخلال الآونة الأخيرة ومع تفاقم الأوضاع على الساحة المصرية وازدياد حدة الاحتقان السياسى، بدأت واشنطن تدخل إلى المسرح مباشرة، سواء من خلال التدخل فى شئون القضاء، أو فرض نوع من الحماية من طرف واحد على الأقباط والمتاجرة بمشاكلهم، أو تمويل العديد من منظمات المجتمع المدنى على غير سند من قانون، وصولاً إلى فرض أجندة محددة على النظام تطال سيادته الوطنية وتمثل تدخلاً سافرًا فى مفاهيم الإصلاح وآلياته.

لقد تناولت هذه الأحداث والوقائع على صفحات «الأسبوع» فى الفترة من ٢٠٠٣ - ٢٠٠٥م، ورأيت أنه من المناسب الآن نشر بعض ما تم طرحه ووضعه فى سياقه السياسى، ليكون مؤشرًا مهمًا على تطورات المرحلة المقبلة فى مصر، والتى تثير قلق الكثيرين فى الوقت الراهن.

إن أحدًا لا يستطيع أن يتنبأ بالمضمون الخرفى لما ستشهده الفترة القادمة، إلا أن كثيرًا من المحللين يرون أن الشهور القليلة القادمة ربما تكون أخطر فترة فى تاريخ النظام الحاكم فى مصر.

لذلك كان من الضرورى أن أطرح هذه الحقائق والتصورات التى ترسم بعضًا من ملامح المستقبل، فى ضوء خطط ومؤامرات الواقع الراهن، علَّنى بذلك أكون قد قدمت لجيلنا الحالى صورة حقيقية للمؤامرات الأمريكية والصهيونية التى تخبئ وجهها القبيح تحت شعارات «الإصلاح والديمقراطية».

مصطفى بكرى